01

المنطقة العربية

أقل مناطق العالم مساواةً

الرسائل الرئيسية

01

المنطقة العربية هي الأقل مساواة في العالم. في عام 2020، كانت نسبة 58 في المائة من الدخل القومي بأيدي أغنى 10 في المائة، مقابل 8 في المائة فقط بأيدي أفقر 50 في المائة.

02

الفقر متوارث بين الأجيال: إذا وقعت أسرة في هوة الفقر، من المرجّح أن تبقى فيها لأجيال عدة.

03

سجل عدم المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية، وباستمرار، مستويات أعلى من المتوسط العالمي، إذ تشير التقديرات إلى أن سد الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية يتطلب 179 عاماً، مقارنة بحوالي 142 عاماً على صعيد العالم.

04

يحول النزاع دون الحد من عدم المساواة: تشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية تكبدت، بين عامي 2011 و2015، حوالي 752 مليار دولار نتيجة للكلفة المباشرة للنزاعات في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، علاوة على الكلفة غير المباشرة على البلدان المجاورة.

05

ليس النمو الاقتصادي وحده حلّاً للمشكلة. بل على العكس، فما لم يشمل النمو الجميع ويعزز مشاركتهم الاقتصادية، قد تتفاقم أبعاد عدم المساواة.

01

المنطقة العربية

أقل مناطق العالم مساواةً

> "لا سبيل للعمارة إلا بالعدل... الظلم مؤذن بخراب العمران".
>
> ابن خلدون

في المنطقة العربية تنوع كبير لا ينحصر في تنوعها الجغرافي بين المحيط الأطلسي والخليج العربي. فقطر، مثلاً، من البلدان التي لديها أعلى نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وبالمقابل فإن اليمن من بين أفقر بلدان العالم. وهناك أيضاً، في كل بلد، تفاوتات ملحوظة من حيث الدخل وتوزيع الثروة والفرص بين الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية. وتفرض شدة التنوع هذه تحديات جمة تحول دون وضع حلول موحدة للجميع من أجل الحد من عدم المساواة، بل تتطلب نهجاً مصممة خصيصاً لكل حالة.

وينتشر النزاع في المنطقة العربية، وهو محرك لعدم المساواة، كما أنه نتيجة له. وفهم ديناميات النزاع وانعدام الاستقرار السياسي ضروري لتحليل المسارات المفضية إلى عدم المساواة في المنطقة العربية.

ألف. طول مدة النزاع وعدم الاستقرار

كانت شدة عدم المساواة محفزاً مباشراً للاضطرابات التي اجتاحت المنطقة العربية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وعلى الرغم من اختلاف التجارب ومطالب المواطنين من بلد إلى آخر، نادت الانتفاضات الشعبية

”تسبب التوتر الطائفي المديد في لبنان بأزمة ثقة بين المواطنين والدولة؛ وكذلك بين الدولة والمجتمع الدولي“.

شاب لبناني

كافة بالعدالة والمساواة وتحسين مستويات المعيشة. وتعاني المنطقة من حلقات نزاع متكررة لها آثار مدمرة تحول دون استدامة مكاسب التنمية، ومن المرجح لموجات النزاع هذه أن تستمر مع بقاء أسبابها الجذرية ومحركاتها، التي ترسخها آثار النزاع المباشرة والطويلة الأمد. وحتى لو توقف النزاع تماماً اليوم، ستفنى أجيال قبل معالجة ما عانته المؤسسات الاقتصادية وشبكات التجارة من دمار، ومؤسسات الدولة من انهيار، والمجتمعات من تمزق. ويبين الشكل 1 الأثر الدوري للنزاع.

وقد ضرب النزاع بلداناً عربية عدة، مثل الجمهورية العربية السورية والسودان والصومال والعراق وليبيا واليمن. كما لا تزال دولة فلسطين تعاني من أطول احتلال شهده التاريخ الحديث. وقد أصيب الأردن بالآثار غير المباشرة للنزاعات المستمرة في البلدان المجاورة له. وأما لبنان، فما زال يشهد توترات طائفية تحرمه من الاستقرار، وهي عامل أساسي لما فيه من مستويات صارخة من عدم المساواة. وفي عام 2021، بلغ إجمالي عدد سكان البلدان العربية المتأثرين بالنزاعات، أي الأشخاص المتأثرين بشكل مباشر أو غير مباشر بالنزاعات، 180.6 مليون نسمة، يبلغ عدد الشباب والشابات منهم (أي الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و24 عاماً) حوالي 56.04 مليون نسمة[3].

والنزاع هو أيضاً السبب الرئيسي لتزايد الحاجة إلى المعونة الإنسانية من أجل سد ثغرات الوصول إلى خدمات أساسية كالغذاء والمياه والرعاية الصحية. ولا يزال الاعتماد شديداً على هذه المعونة رغم تراجع حدة النزاع في المنطقة، كما يتبين من انخفاض عدد الوفيات الناجمة عن النزاع (الشكل 2). ولا يزال النزوح القسري في المنطقة عند مستويات قياسية، كما هو مبين في الشكلين 3 و4. وسجل عام 2018 أعلى مستويات لأعداد اللاجئين (5.6 مليون)، كما سجل عام 2020 أعلى مستويات لأعداد النازحين داخلياً (58.5 مليون). وقد كان المتضررون، غالباً، من النساء والأطفال، وستتحمل أجيال المستقبل تداعيات هذه المعاناة، لا سيما من حيث الوصول إلى الاحتياجات الأساسية والاستفادة من الفرص.

ويخيّم النزاع بتداعياته على التنمية البشرية في المنطقة، ويكاد يفرض مسار عدم المساواة على جموع غفيرة من شباب المستقبل خلال مراحل حاسمة من حياتهم: الطفولة المبكرة، والطفولة، ومرحلة الانتقال إلى سن البلوغ. وتتأسس ركائز نجاح الإنسان، غالباً، خلال السنوات الأولى من حياته. وحين يتعرض الأطفال للنزاع، يُرجَّحُ أن يتحمّلوا ثقل تبعاته طوال حياتهم. وسيكون لانعدام الأمن الغذائي وتراجع الالتحاق بالمدارس والافتقار إلى التدريب المهني، علاوة على تدهور موارد الأسرة وانخفاض الاستثمارات الأسرية في الأطفال،

الشكل 1. **دورات النزاع وعدم الاستقرار**

المظالم الجماعية، وانعدام الفرص الاقتصادية، وغياب المشاركة السياسية، وعسكرة المجتمعات، والعوامل الجيوسياسية...

الوفيات، وتدمير البنى التحتية، والنزوح، وانعدام الأمن الغذائي، والتسرّب من المدارس، والاعتماد على المعونة، وانتشار الجهات الفاعلة غير الحكومية والمناطق غير الخاضعة للحكم، والاتجار غير المشروع...

الركود الاقتصادي، وانهيار مؤسسات الدولة، وتراجع رأس المال البشري والاستثمار، وتمزّق المجتمعات، واقتصادات الحرب...

المصدر: تجميع الإسكوا.

عواقب مدمرة طويلة الأمد على الأطفال في البلدان المنكوبة بالنزاعات في المنطقة. وما لم تنفَّذ تدخلات حاسمة لتعزيز فرص الأطفال المتأثرين بالنزاع بشكل مباشر وغير مباشر، ستتفاقم أوجه عدم المساواة. ولذلك، فإن إنهاء الأعمال العدائية والحفاظ على السلام على رأس الأولويات لمعالجة أوجه عدم المساواة العديدة التي يكرسها النزاع.

الشكل 2. **العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية (بالملايين)**

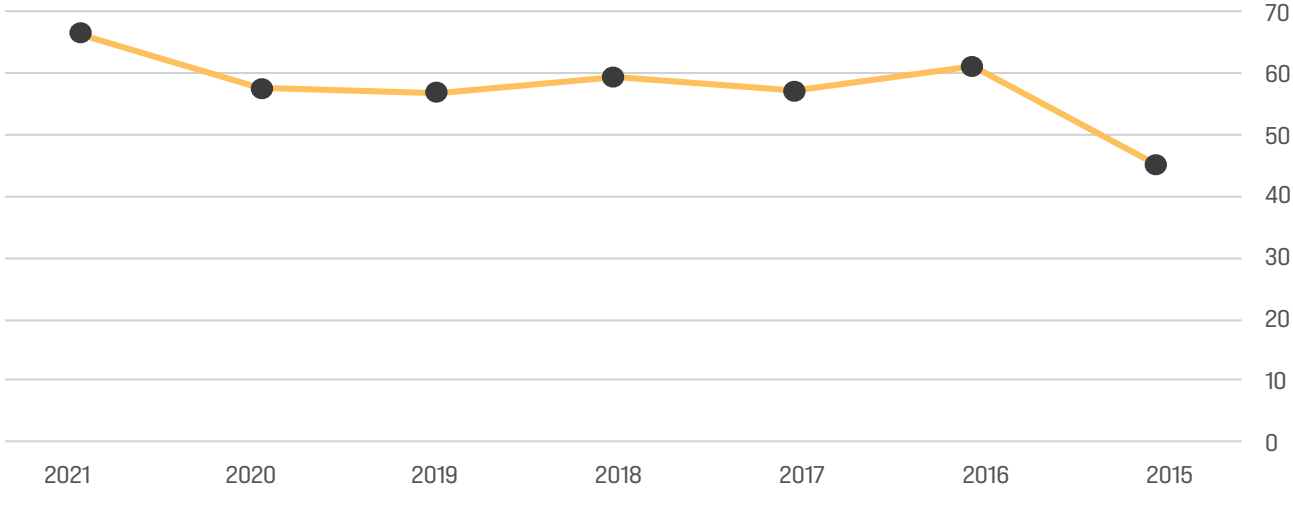

البلدان: الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، دولة فلسطين، لبنان، ليبيا، اليمن

المصدر: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لمحة عامة عن العمل الإنساني العالمي، 2022. | **ملاحظة:** لا تتوفر بيانات عن الأردن.

الشكل 3. **مجموع عدد اللاجئين (بالملايين)**

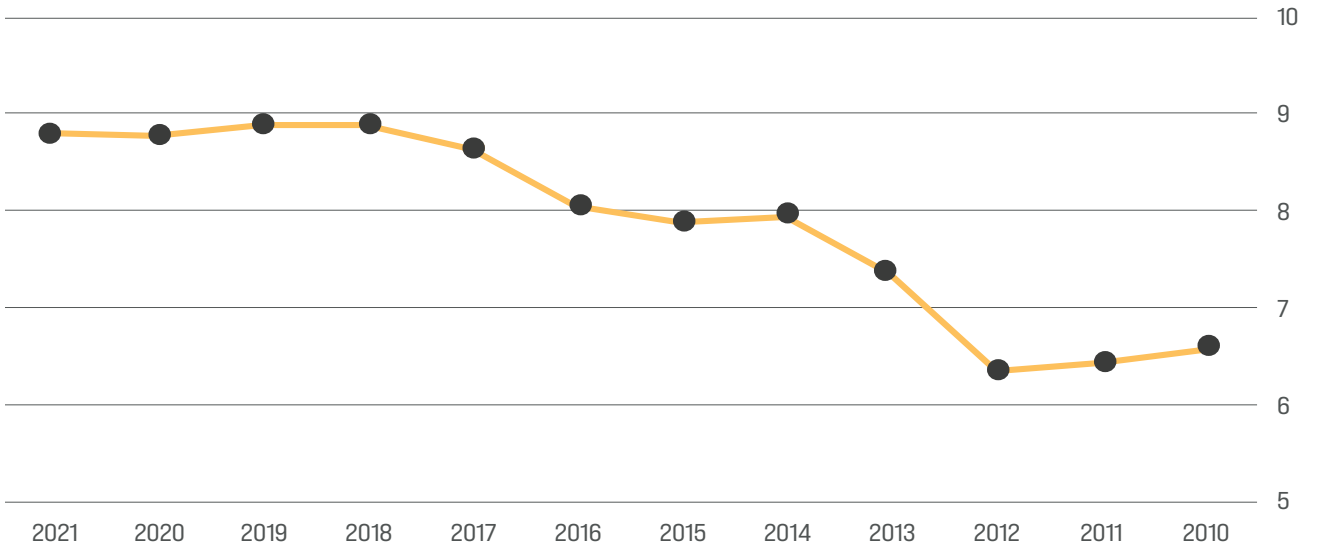

البلدان: الأردن، الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، دولة فلسطين، لبنان، ليبيا، اليمن

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، Refugee Data Finder.

الشكل 4. **مجموع عدد النازحين داخلياً (بالملايين)**

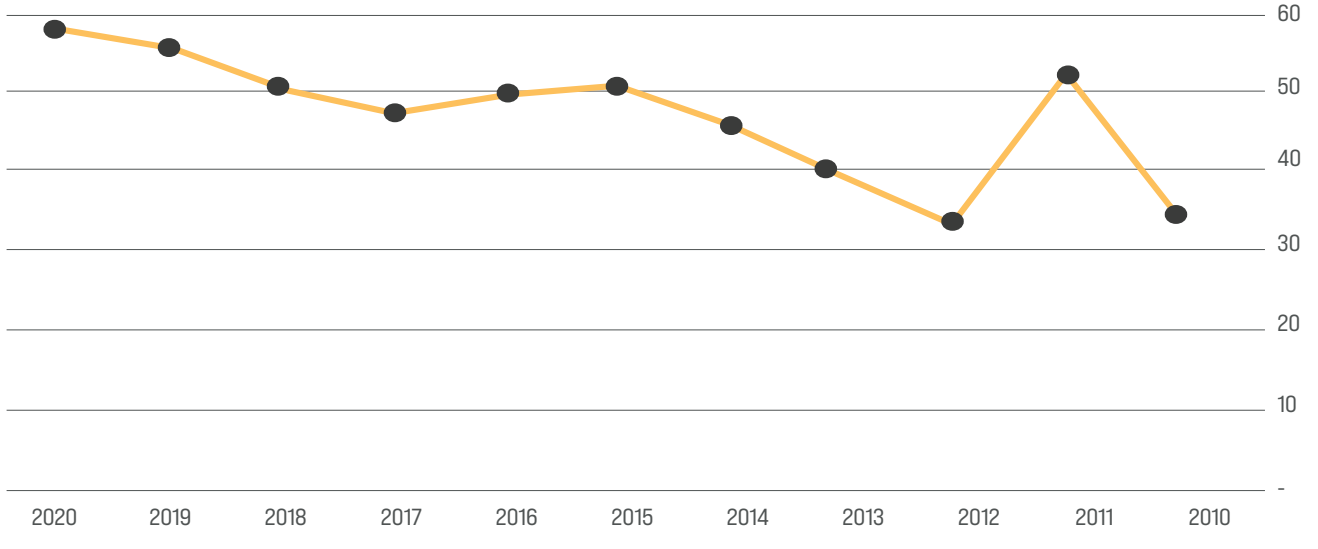

البلدان: الجمهورية العربية السورية، السودان، الصومال، العراق، دولة فلسطين، لبنان، ليبيا، اليمن

المصدر: Internal Displacement Monitoring Centre. | **ملاحظة:** لا تتوفر بيانات عن الأردن.

النزاع محرك لعدم المساواة، كما أنه نتيجة له.

وتشير التقديرات إلى أن المنطقة العربية تكبدت، بين عامي 2011 و2015، حوالي 752 مليار دولار نتيجة للكلفة المباشرة للنزاعات في العراق وليبيا والجمهورية العربية السورية واليمن، علاوة على الكلفة غير المباشرة على البلدان المجاورة[4]. ويؤدي عام واحد من الحرب الأهلية في بلد عربي إلى خسارة متوسطها 3.5 في المائة من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[5]. وقد تحوّل النزاعات ما تخصصه الحكومات للنفقات الاجتماعية نحو النفقات العسكرية والأمنية. ونسبة ما تخصصه المنطقة العربية للنفقات العسكرية، من ناتجها المحلي الإجمالي، أكبر كثير من أي منطقة أخرى، كما أن نسبة ما تخصصه للنفقات الصحية أقل بكثير من أي منطقة أخرى (الشكل 5 و الشكل 6). وفي عام 2019، خصصت المنطقة العربية حوالي 5.4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للنفقات العسكرية (مقابل متوسط عالمي يبلغ 2.2 في المائة) و3 في المائة فقط للنفقات الصحية (مقابل متوسط عالمي يبلغ 5.9 في المائة). ويؤثر ارتفاع ما تخصصه الحكومات للنفقات العسكرية والأمنية، بدلاً من الرعاية الاجتماعية، سلباً على النفقات الاجتماعية الضرورية للنمو الشامل والمستدام، ولانتشال الفقراء من هوة الفقر، وتوسيع نطاق التغطية ببرامج الحماية الاجتماعية.

الشكل 5. **النفقات العسكرية (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

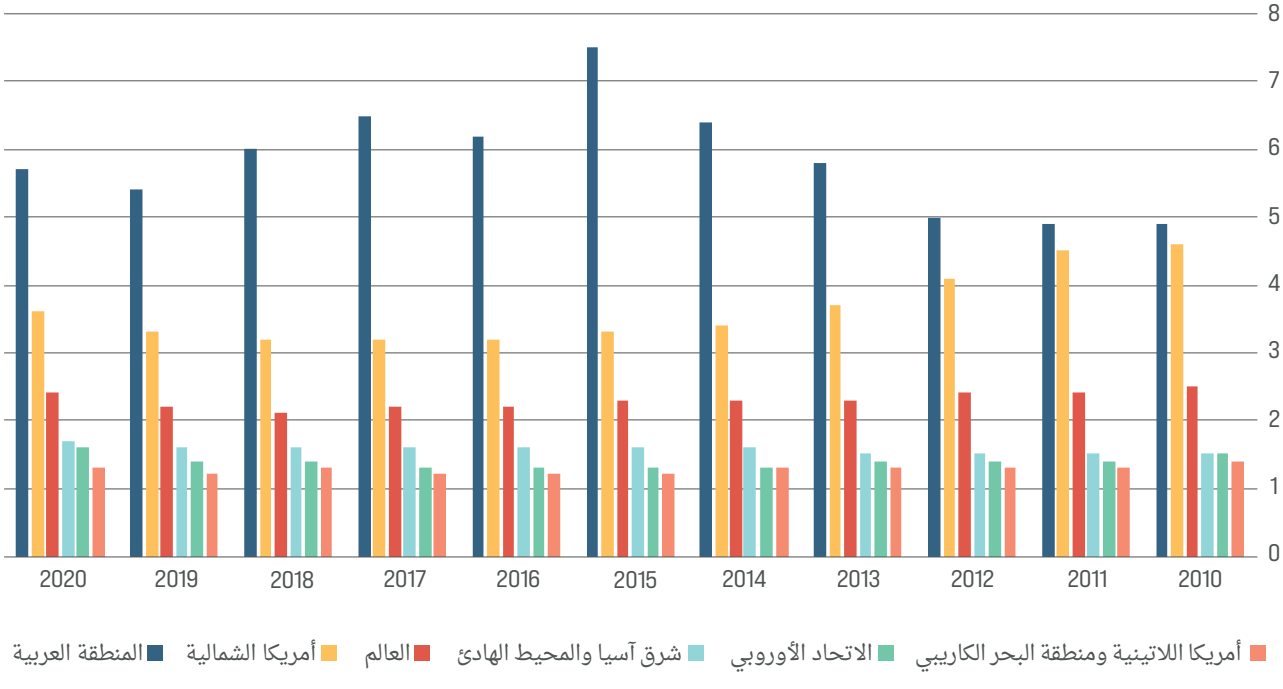

المصدر: Stockholm International Peace Research Institute database.

الشكل 6. **النفقات الحكومية على الصحة (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)**

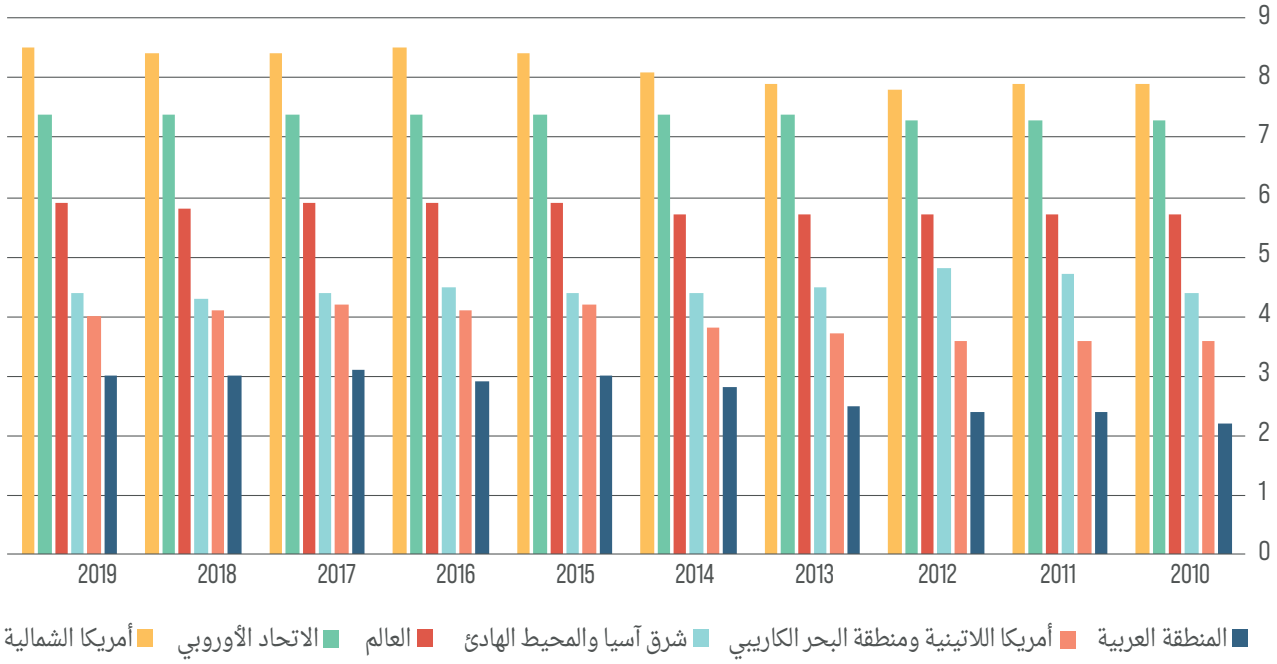

المصدر: World Health Organization database.

باء. لمحة عن عدم المساواة في المنطقة العربية

المنطقة العربية هي الأقل مساواة في العالم[6]. وعدم المساواة ظاهرة دائمة التغير والتفاعل مع العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الفاعلة على جميع المستويات في سائر أنحاء المنطقة. ويعترض عدم المساواة، بمختلف أبعاده وأوجهه، المسيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعوق جهود الحد من الفقر مع انعدام الكفاءة في تخصيص الموارد، وإهدار الإمكانات الإنتاجية، وارتفاع نسب الإعالة، واختلال التنمية المؤسسية. يقدم هذا القسم لمحة عامة عن بعض الأوجه الجلية لعدم المساواة في المنطقة العربية.

1. تركُّز الثروات وعدم المساواة

قبل عام 2009، كان متوسط ثروة الأشخاص في المنطقة العربية ينمو بوتيرة سريعة تبلغ حوالي 11.5 في المائة سنوياً. وقد استمر هذا المنحى بعد عام 2009، لدى مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي، كما هي الحال في مناطق العالم الأخرى. ولكن نمو الثروة لدى الأفراد شهد إما ركوداً أو تراجعاً في البلدان العربية المتوسطة والمنخفضة الدخل، وكذلك في البلدان المتأثرة بالنزاع.

في نهاية عام 2018، كان مستوى حيازات الثروة لدى مواطني البلدان العربية المتوسطة الدخل أعلى قليلاً مما كان عليه في عام 2008 (10,300 دولار في عام 2018 مقارنة بـ9,100 دولار في عام 2008)، في حين أصبح مواطنو البلدان المتأثرة بالنزاع وأقل البلدان نمواً في المنطقة أفقر مما كانوا عليه في عام 2000 (1,200 دولار في عام 2018 مقارنة بـ1,800 دولار في عام 2000).

ومع انتشار جائحة كوفيد-19 في أواخر عام 2019، بدأ متوسط الثروة في جميع مجموعات البلدان العربية بالتزايد من جراء ارتفاع التقييمات في أسواق السلع والأوراق المالية. لكن ثروات المواطنين العرب عادت لتتراجع مع نهاية عام 2020، لا سيما في مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبلغ متوسط انخفاض الثروة في المنطقة ككل نسبة 10 في المائة، ولكن النسبة كانت 8 في المائة في البلدان العربية المنخفضة الدخل، مقابل 13 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 7).

وحال العديد من سكان المنطقة العربية اليوم، ولا سيما الذين هم في أدنى سلم التوزيع الاقتصادي ووسطه، ليست أفضل مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. وتشير الأدلة المستمدة من المسوح الوطنية لميزانية الأسر إلى أن حجم الطبقة الوسطى، على صعيد المنطقة، بدأ بالتناقص في عام 2013، ليصل إلى أقل من 40 في المائة نتيجة لتزايد الفقر والهشاشة المرتبطين بالتدهور الاقتصادي والنزاع. بين عامي 2019 و2022، واستناداً إلى خطوط الفقر الوطنية، تزايد عدد الفقراء فقراً مدقعاً من حيث الدخل بنحو 8.7 مليون شخص في المنطقة (بلغ مجموعهم 53.7 مليون في عام 2022 مقارنة بحوالي 45 مليون في عام 2019، لكن مع استثناء بلدان مجلس التعاون

الشكل 7. **متوسط الثروة الشخصية، كانون الأول/ديسمبر 2000 - كانون الأول/ديسمبر 2020**

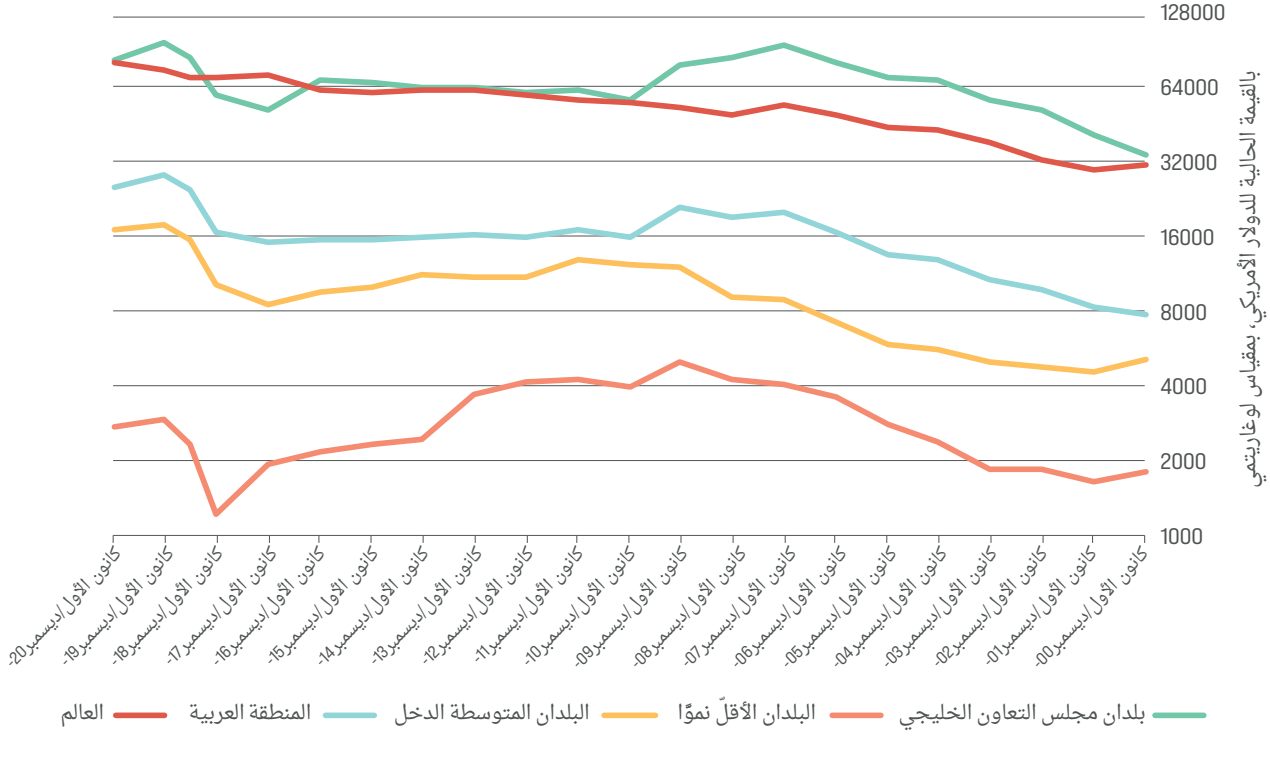

المصدر: تحليل الإسكوا استناداً إلى Credit Suisse Research Institute, Global wealth databook, 2021.

الخليجي وليبيا)، بينما تزايد عدد الفقراء فقراً متوسطاً بحوالي 10.2 مليون (بلغ مجموعهم 68.7 مليون في عام 2022 مقارنة بحوالي 58.5 مليون في عام 2019)[7].

وحدث استنزاف مماثل، من حيث الثروة الشخصية، لفئة الثروة المتوسطة. على سبيل المثال، تشير التقديرات للفترة 2019-2020 إلى أن 110 آلاف شخص قد اخترقوا الحد الفاصل للثراء، أي باتوا يمتلكون أكثر من مليون دولار (بلغ مجموعهم 660,000 في نهاية عام 2020 مقارنة 550,000 في منتصف عام 2019). وفي الوقت نفسه، تنامت المجموعة التي تمتلك أقل من 10,000 دولار من المدخرات على مدى الحياة بحوالي 10 ملايين فرد (بلغ مجموعها 180 مليون في نهاية عام 2020 مقارنة بنحو 170 مليون في منتصف عام 2019).

وتباينت مسارات عدم المساواة في الثروة وتركز الثروة في المنطقة العربية، وكانت مختلفة عن الاتجاهات العالمية.

وبقي تركز الثروة على حاله خلال الفترة 2010-2015 في البلدان العربية الأقل نمواً والبلدان المتأثرة بالنزاعات، وشهدت البلدان العربية المتوسطة الدخل والبلدان العربية الأقل نمواً، في السنوات التالية حتى عام 2018، تفاقماً في عدم المساواة من حيث الثروة، وتزايداً في تركّز الثروة. وفي عام 2019، حدث تراجع مؤقت في تركز الثروة في جميع مجموعات البلدان العربية، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل.

وتزايد تركز الثروة دون سابق إنذار في السنة الأولى من الجائحة. وفي البلدان العربية الأقل نمواً وبلدان مجلس التعاون الخليجي، ارتفع تركز الثروة لدى أغنى 1 في المائة، من حوالي 30 في المائة قبيل الجائحة إلى 42 في المائة بنهاية عام 2020 (الشكل 8). كما تزايد التركز في بلدان المنطقة المتوسطة الدخل من 22 في المائة إلى 31 في المائة.

الشكل 8. **نصيب أغنى 1 في المائة من مجموع الثروة، كانون الأول /ديسمبر 2000 - كانون الأول/ديسمبر 2020**

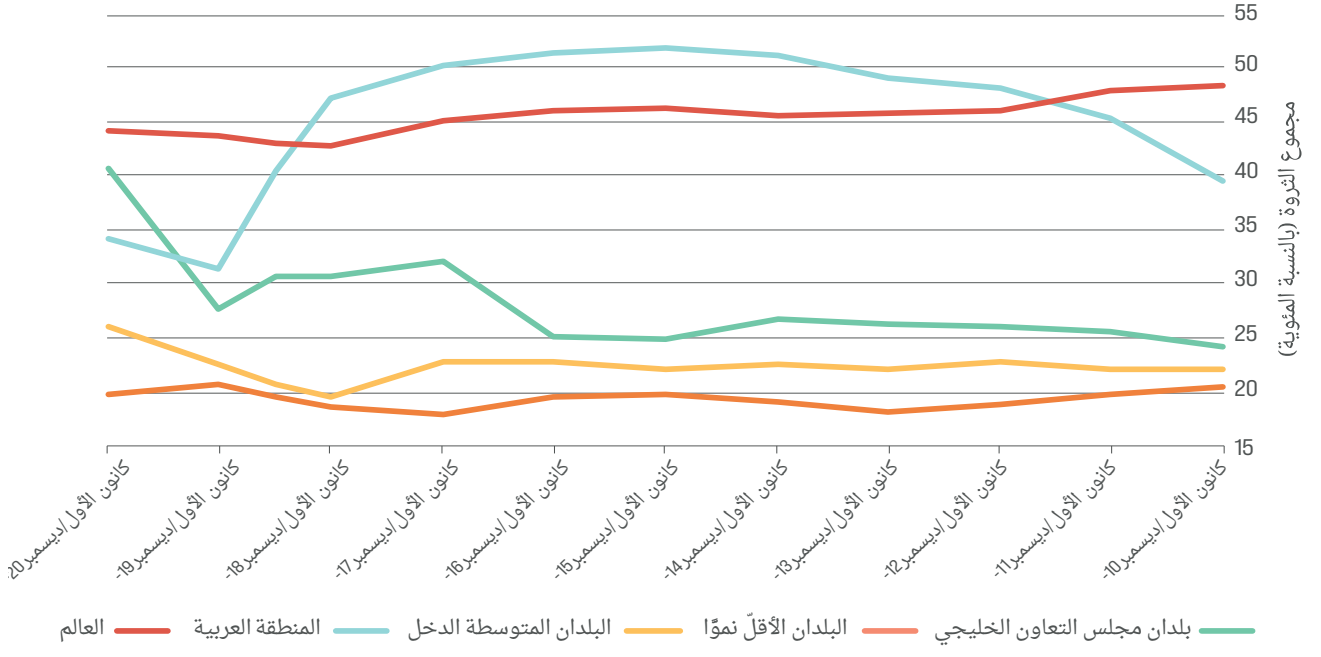

المصدر: تحليل الإسكوا استناداً إلى Credit Suisse Research Institute, Global wealth databook, 2021.

2. الفقر من حيث الدخل

منذ عام 2010، شهد الفقر المدقع من حيث الدخل[8] ارتفاعاً أتى على مكاسب الحد من الفقر التي تحققت في العقود السابقة. وخلال الجائحة، بلغ متوسط الفقر المدقع في المنطقة، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي، 12.4 في المائة.

وكانت المنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي شهدت تزايداً في معدلات الفقر خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. وقد شهد أداء المنطقة العربية، مقارنة مع المناطق الأخرى، تراجعاً كبيراً. فعلى سبيل المثال، كان معدل الفقر في المنطقة العربية في عام 2010 (6.9 في المائة) مماثلاً للمعدل في أمريكا اللاتينية (6 في المائة). لكنه أصبح أكبر بثلاث مرات في المنطقة العربية بحلول عام 2019. وكانت مشكلة تزايد الفقر من حيث الدخل شديدة بصورة خاصة في البلدان العربية المتأثرة بالنزاعات (الشكل 9).

الشكل 9. **اتجاهات الفقر المدقع، 2000-2019**

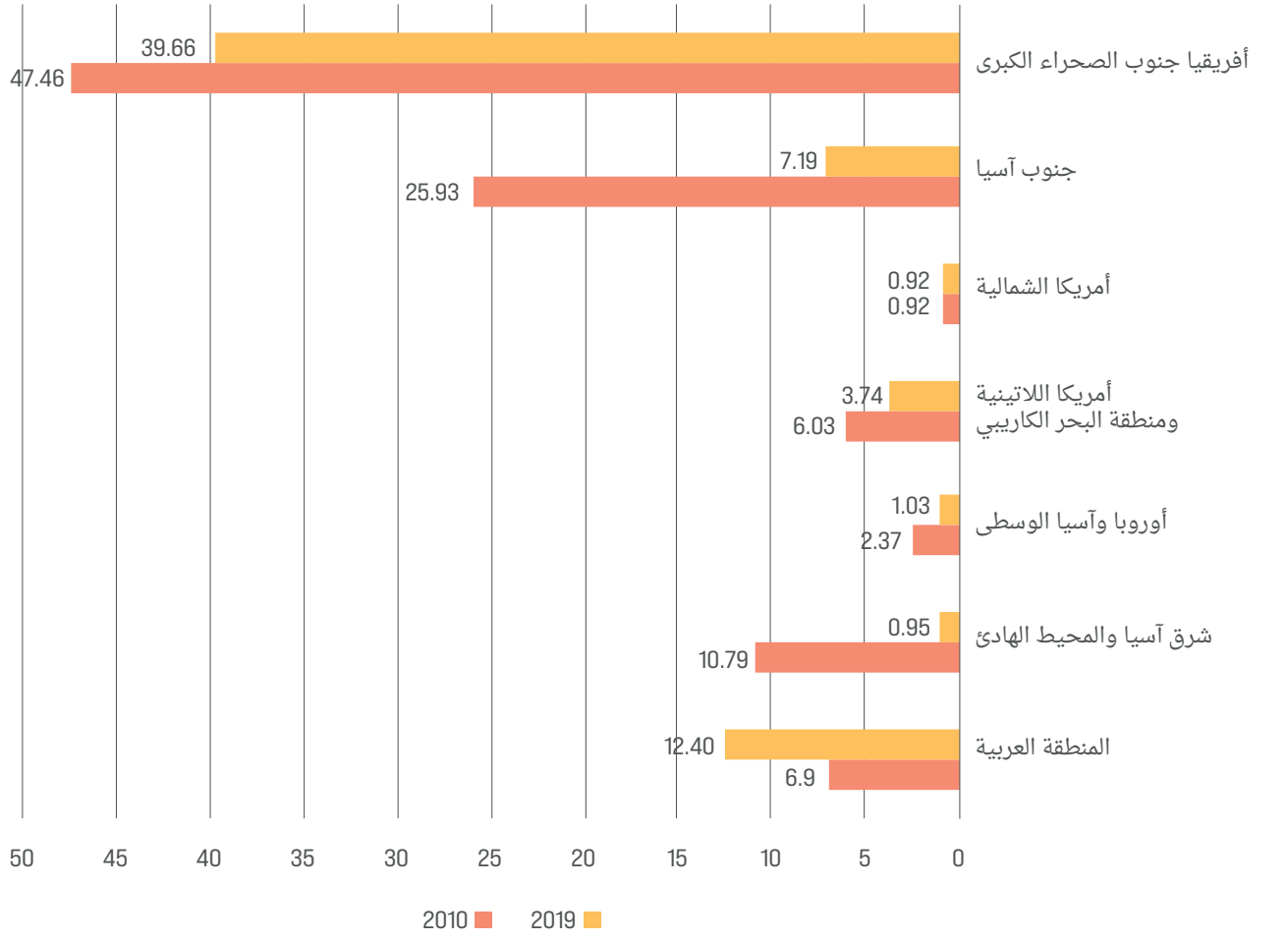

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات مجمّعة من مؤشرات التنمية العالمية.

3. عدم المساواة في الدخل

وقد سجلت المنطقة العربية بعض أعلى مستويات عدم المساواة في الدخل في العالم (الشكل 10). ففي بعض البلدان، يمثل أعلى 10 في المائة على سلم الدخل أكثر من 60 في المائة من مجموع الدخل القومي[9]، مقارنة بنسبة 52 في المائة على الصعيد العالمي، ونسبة 55 في المائة في أمريكا اللاتينية، ونسبة 36 في المائة في أوروبا[10].

وفي عام 1980، كان أفقر 50 في المائة من السكان العرب يملكون 8 في المائة من مجموع دخل المنطقة، في حين امتلك أغنى 1 في المائة 33 في المائة من هذا المجموع. وفي عام 2021 امتلك أفقر 50 في المائة من السكان العرب فقط 9 في المائة من مجموع دخل المنطقة، مقابل 24 في المائة يمتلكها أغنى 1 في المائة. وعلى الرغم من هذا التقدم الطفيف في تقليص فجوة عدم المساواة، لا تزال المنطقة العربية هي الأقل مساواة من حيث توزيع الدخل[11]. وخلال الفترة 1980-2021، ظل دخل أفقر 50 في المائة على حاله تقريباً، في حين شهد دخل فئة الـ40 في المائة الوسطى زيادة طفيفة.

والتفاوتات بين البلدان أعلى في المنطقة العربية منها في أي منطقة جيوسياسية أخرى. وتظهر فيها أبعاد لعدم المساواة تحدث على نطاق عالمي، حيث تضم المنطقة العربية بلداناً يزيد فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كثيراً على متوسط مجموعة أغنى بلدان العالم، وتضم بلداناً أخرى يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها كثيراً عن الدخل المتوسط العالمي. على سبيل المثال، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في قطر أعلى بـ66 مرة من نظيره في اليمن في عام 2020[12].

في تونس، يرى 73 في المائة من السكان أن الفرص المتاحة في المستقبل هي أقل للأطفال من خلفيات الدخل المنخفض.

المصدر: مجموعة باثفيندرز من أجل مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، من الأقوال إلى الأفعال: تحقيق المساواة والإدماج، 2021.

الشكل 10. **عدم المساواة في الدخل في المنطقة العربية**

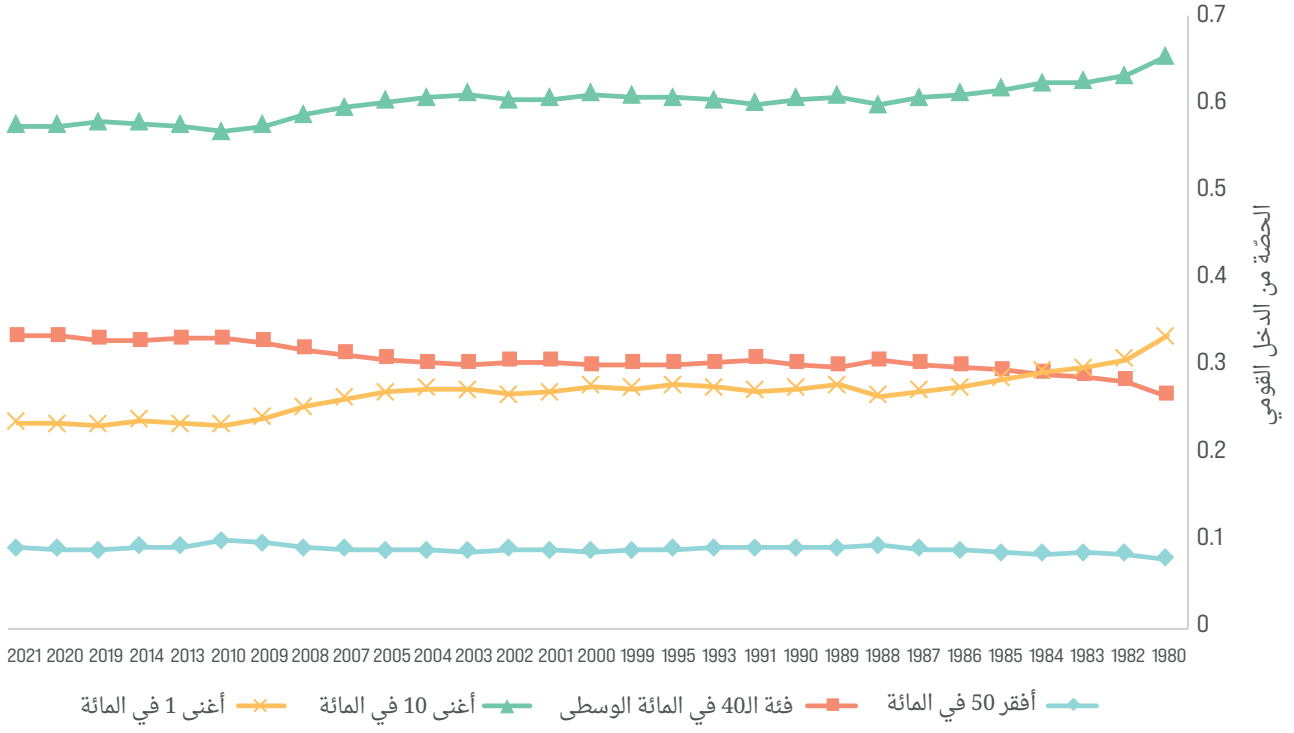

المصدر: تجميع الإسكوا، استناداً إلى قاعدة بيانات اللامساواة العالمية.

4. عدم المساواة بين الجنسين

تحتاج المنطقة العربية إلى حوالي 179 عاماً لسد الفجوة بين الجنسين[13]، وهي من أعلى الفجوات في العالم، حيث بلغت في عام 2021 نسبة 61 في المائة مقارنة بنسبة 67.7 في المائة على مستوى العالم[14].

ويبين الشكل 11 أن البلدان العربية تتباين كثيراً من حيث الفجوة بين الجنسين. فكان التصنيف العالمي للإمارات العربية المتحدة، وهي أفضل البلدان العربية أداء، في المرتبة 72 في عام 2021، مقارنة بالمرتبة 155 التي شغلها اليمن[15].

وعلى الرغم من أن التكافؤ بين الجنسين، الذي يعرف بأنه المساهمة المتساوية لكل من الرجل والمرأة في جميع أبعاد الحياة العامة والخاصة، قد تحسن في المنطقة العربية بحوالي 4 نقاط مئوية (أو بمعدل 0.26 نقطة مئوية تقريباً في السنة) مقارنة بعام 2006 (الشكل 12)، ليس هذا إلا نصف التقدم الذي أحرزته مناطق أخرى، مثل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية[16].

ومن بين 16 بلداً عربياً شملها المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين[17]، ظلت مرتبتا الجمهورية العربية السورية واليمن هما الأدنى منذ عام 2012، ومنذ عام 2018 انضم إليهما العراق على قائمة البلدان الأدنى أداء. وأداء هذه البلدان سيء في ما يتعلق بالمؤشر الفرعي "المشاركة والفرص الاقتصادية"، على وجه الخصوص.

الشكل 11. **مدى سد الفجوة بين الجنسين حتى الآن في كل بلد عربي، 2021**

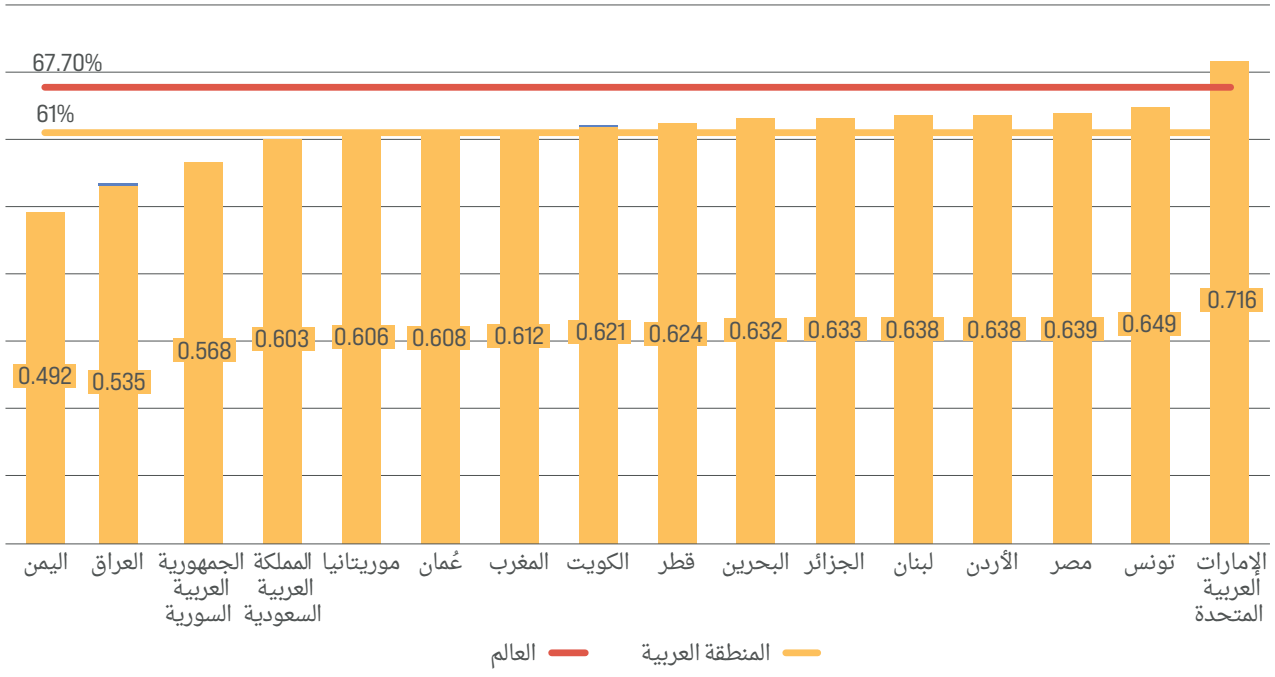

المصدر: حسابات الإسكوا على أساس World Economic Forum, Global Gender Gap Report, 2021.

الشكل 12. **الاتجاهات في سد الفجوة بين الجنسين في المنطقة العربية، 2006-2021**

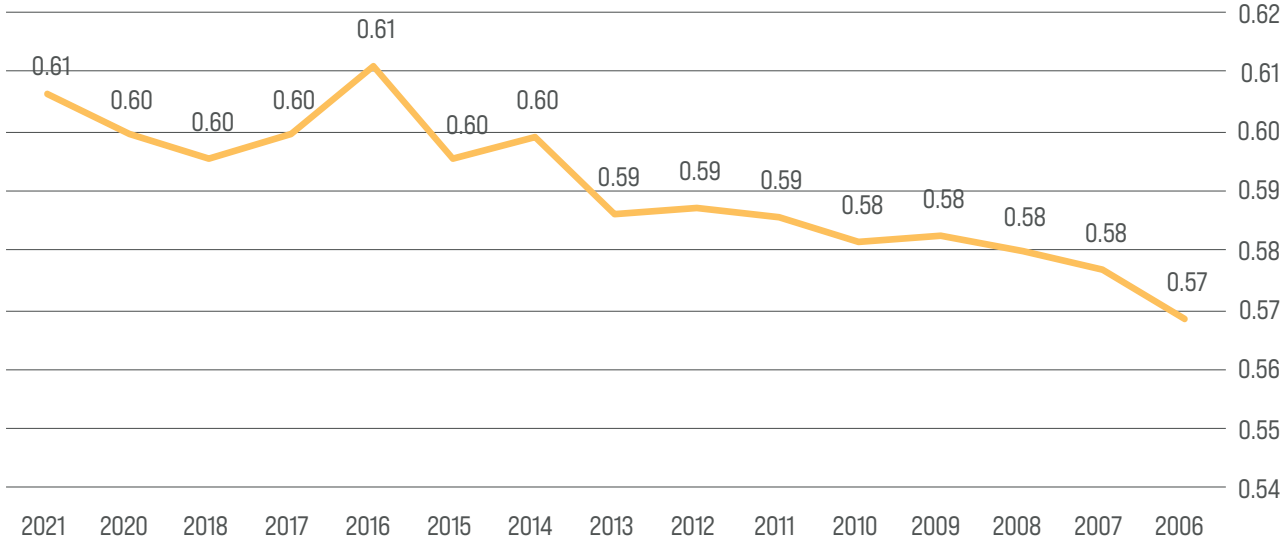

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات مستمدة من تقارير عالمية صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول الفجوة بين الجنسين.

الشكل 13. **المؤشر الفرعي "المشاركة والفرص الاقتصادية" في المنطقة العربية، 2006-2021**

المصدر: حسابات الإسكوا استناداً إلى بيانات مستمدة من تقارير عالمية صادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول الفجوة بين الجنسين.

كانت المنطقة العربية هي الأدنى أداء على مستوى العالم في المؤشر الفرعي "المشاركة والفرص الاقتصادية" للمؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين، مما أثر على أدائها في المؤشر بأكمله. وخلال الفترة 2006-2021، تمكنت المنطقة من سد 40.7 في المائة من الفجوة في هذا المؤشر الفرعي، وهو مستوى منخفض نسبياً مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 58 في المائة.

وفي عام 2018، سجلت المنطقة العربية فجوة بنسبة 61.7 في المائة في المؤشر الفرعي "المشاركة والفرص الاقتصادية"، مقارنة بمتوسط قدره 42 في المائة على الصعيد العالمي. وفي عام 2021، بلغت الفجوة في المنطقة العربية تحت المؤشر الفرعي 60.8 في المائة، مقارنة بفجوة بلغت 42 في المائة على الصعيد العالمي. وعلى هذا المعدل، تحتاج المنطقة العربية إلى حوالي 585 عاماً لسد الفجوة في هذا المؤشر الفرعي، مقارنة بـ268 عاماً على الصعيد العالمي[18].

5. عدم المساواة وتغيّر المناخ

أثر تغير المناخ أشد على الفقراء والأكثر هشاشة في المنطقة العربية. ولا تتاح لهذه الفئات الإمكانات نفسها المتاحة لغيرها من أجل التأقلم مع تزايد درجات الحرارة، وتدهور الأراضي، والإجهاد المائي، ونقص الأغذية من جراء تغير المناخ. وعادة